

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة
وتقرير مراقبي الحسابات عليها
عن السنة المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة مساهمي البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقبي الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقبي الحسابات في اعتبارهما الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس الرأي المتحفظ

١. بلغ عجز مخصص الضرائب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ نحو ٩٥ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : نحو ١٠٨ مليون جنيه مصري). وقد قمنا بإصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ في هذا الخصوص.

٢. لم تقم الشركة الوطنية للزجاج والبللور - شركة مساهمة مصرية (شركة تابعة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بحساب الضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، كذلك لم تقم الشركة بإعداد دراسة فنية لتحديد كل من قيمة الانخفاض في قيمة المخزون وقيمة مكافأة نهاية الخدمة وبالتالي لم تتمكن من تحديد كفاية المخصص المكون لكل منهما، وقد قمنا بإصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ في هذا الخصوص.

الرأي المتحفظ

فيما عدا تأثير ما ورد بالفقرتين السابقتين وما قد يترتب على ذلك من تسويات، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا، فإننا نوجه الانتباه إلى:

(١) الإيضاح رقم (٢/ب) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة حيث أن الخسائر المرحلة للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ البالغة نحو ٣,٦٩٢ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٢,٧٧٨ مليون جنيه مصري) تجاوزت كامل رأس المال المصدر والمدفوع مما ينتج عنه وجود شك جوهري في قدرة البنك على الاستمرارية، وبالرغم من ذلك فقد تم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك على أساس مبدأ الاستمرارية بناءً على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك قرر المساهمون في الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢ استمرار البنك وفقا للمادة ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(٢) الإيضاح رقم (١٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة حيث قام البنك بالاعتراف بالأرباح الناتجة عن بيع ما يعادل ٧٧,٤٦% من مساهمته في الشركة الوطنية للزجاج والبللور ش.م.م لشركة أبو ظبي الإسلامي القابضة ش.م.م - (شركة تابعة) بنحو مبلغ ٢٠,٧ مليون جنيه مصري خلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وجاري الانتهاء من كافة الإجراءات القانونية لإتمام عملية البيع.

(٣) الإيضاح رقم (١٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة حيث قام البنك خلال عام ٢٠١٢ بتدعيم مخصص قروض العملاء لتغطية الفجوة الواردة بتقريرنا المتحفظ عن عام ٢٠١١ والمؤرخ في ٢٩ فبراير ٢٠١٢ والتي قدرت بمبلغ ٩٥٠ مليون جنيه مصري.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مخالفة البنك لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.



مراقبا الحسابات

محمد السيد محمد الحكيم

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين رقم (٣٩٦٠)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٦)

BDO خالد وشركاه



محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين رقم (٤٤٣٤)

سجل هيئة الرقابة المالية رقم (٥٨)

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y

القاهرة في ٣١ مارس ٢٠١٣

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

رقم	الإيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	"المعدلة"
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري			الف جنيه مصري
١٣	الأصول	١,١٣٣,١٤٨	١,٧٠٠,٩٥٤	
١٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١,٧١٥,٩٧٧	١,٤٠٨,٠١٥	
١٥	أرصدة لدى البنوك	٣,٤٥٣,٤٧١	٣,٩٧٧,٧٦٥	
١٦	أذون خزائن	١٣,٢٩٤	١٣,٢٦٣	
١/١٧	أصول مالية بغرض المتاجرة	٣١,٥٧٧	-	
٢/١٧	تسهيلات للبنوك (بعد خصم خسائر الاضمحلال)	٣٩١,٣٨١	١,٥٣٩,١٤٦	
٢/١٧	قروض تقليدية للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)	٤,٧٠٣,١٨٥	٢,٧٥٠,٢٤٨	
	تمويل للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)			
١/١٨	استثمارات مالية	١,٠٩٢,٨٨٤	٧٣٦,١٧٢	
٢/١٨	متاحة للبيع	١٨,٧٥٤	٢٣,٦٠٢	
١٩	محافظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٦٥,٨١٢	٧٤,٦٢٦	
٢٠	استثمارات في شركات شقيقة	١١,٣٢٥	١٠,٣٥٧	
٢١	أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)	٥٠٣,٥٦٠	٤١٩,٠٦٩	
٢٢	أصول أخرى	٢٥,٩٦٠	٢٣,٦٠٤	
٢٣	المخزون	١١,٦٨٣	١٢,٤٠٨	
٢٤	مشروعات تحت التنفيذ	٤٤٦,٥٦١	٤٢٧,٨٤٧	
٣٠	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	٨١٠,٤٦٦	٥٣٥,٩٩٤	
	أصول ضريبية مؤجلة			
	إجمالي الأصول	١٤,٤٢٩,٠٣٨	١٣,٦٥٣,٠٧٠	
٢٥	الالتزامات وحقوق الملكية	٣٣٧,٧٣٣	٧٧٠,٥٠٤	
٢٦	الالتزامات	١٢,٩٦٣,٠٢٩	١٢,٠٤٠,٤٣١	
٢٧	أرصدة مستحقة للبنوك	١٨٠,٧٧٧	-	
٢٨	ودائع العملاء	٤٣٠,٧٩٥	٢٤٣,٢٣٥	
٢٩	قرض مساند	٤٣,٤٤٩	٣١,٣٩١	
	التزامات أخرى			
	مخصصات أخرى			
	إجمالي الالتزامات	١٣,٩٥٥,٧٨٣	١٣,٠٨٥,٥٦١	
٢/٣١	حقوق الملكية	١,٩٩٩,٥٠٣	١,٩٩٩,٥٠٣	
٣/٣١	حقوق المساهمين في البنك	١,٨٦١,٤١٨	١,١٧٣,٣٢١	
٣٢	رأس المال المصدر والمدفوع	٢٢١,٣١١	١٤٩,٤٢٥	
٤/٣٢	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال	٦٤,١٨٩	-	
	احتياطيات	٣,٦٩٢,٠٥٥	(٢,٧٧٨, ١٤٢)	
	الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للقرض المساند	٤٥٤,٣٦٦	٥٤٤,١٠٧	
	خسائر مرحلة	١٨,٨٨٩	٢٣,٤٠٢	
	حقوق الأقلية	٤٧٣,٢٥٥	٥٦٧,٥٠٩	
	إجمالي حقوق الملكية	١٤,٤٢٩,٠٣٨	١٣,٦٥٣,٠٧٠	
٣٤	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٩٠٣,٤٦٢	٤٧٢,٨٥٨	
	التزامات عرضية وارتباطات			
	تقرير مراقبي الحسابات "مرفق"			

نيفين إبراهيم محمود لطفي
رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي

مايكل موري
رئيس القطاعات المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة الدخل المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

"المعدلة"		الإيضاحات	رقم	
٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
الف جنية مصري	الف جنية مصري			
٧١٠,٩٦٧	٩٩٦,٩٥٠	٥		عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٥٥٦,٩٩١)	(٧٠٤,٣٣٥)	٥		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١٥٣,٩٧٦	٢٩٢,٦١٥			صافي الدخل من العائد
٥٩,٨٨٧	٦١,١٨١	٦		إيرادات الأتعاب والعمولات
(١,٩٦٠)	(٩٤١)	٦		مصروفات الأتعاب والعمولات
٥٧,٩٢٧	٦٠,٢٤٠			صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤,١٥٨	٣,٨٧٢			توزيعات الأرباح
٩,٧٦١	١٨,٣٥٦	٧		صافي دخل المتاجرة
(٣٧٣,٧٦٣)	(٤٢٥,٩٧٢)	٨		مصروفات إدارية
(١٠٢,١٦٩)	(١٠٢,٠٦٣)	٩		مصروفات تشغيل أخرى
(٣٧١,٠٥٥)	(٩٧٨,٢٩١)	١٠		عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٦٠٧)	٥١			نصيب البنك في نتائج أعمال الشركات الشقيقة
١,١٠٥	(٢٠,٢٢٧)	٣/١٨		أرباح استثمارات مالية
(٦٢٠,٦٦٧)	(١,١٥١,٤١٩)			خسائر السنة قبل الضرائب
٢٠,٦٤٢	٢٧٤,٤٧٢	١١		الضرائب
(٦٠٠,٠٢٥)	(٨٧٦,٩٤٧)			صافي خسائر السنة
يوزع كالتالي:				
(٦٠١,٣١٤)	(٨٧٢,٤٣٤)			نصيب المساهمين في البنك
١,٢٨٩	(٤,٥١٣)			نصيب حقوق الأقلية
(٦٠٠,٠٢٥)	(٨٧٦,٩٤٧)			
(٣.٠١)	(٤.٣٦)	١٢		نصيب السهم في صافي خسائر السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

رأس المال المدفوع	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطيات			فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	خسائر مرحلة	الإجمالي	حقوق الاقلية	القيمة بالالف جنيه المصرى الإجمالي
					احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي القيمة	احتياطي مخاطر بنكية عام					
١,٩٩٩,٥٠٣	٣٢١,٧٠٨	٢٢,٨٧٨	٤٢,٥٢٢	٢٦,٢٥٧	٢٤,٨٨٢	٦٢,٩٥٢	٤٣,٨٥٦	(٢,١٧٦,٥١٣)	٣٦٨,٠٤٥	٢٢,١١٣	٣٩٠,١٥٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ كما تم الإفصاح عنه
-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٣٤١)	(٢,٣٤١)	-	(٢,٣٤١)	تسويات سنوات سابقة (ايضاح ٢ / ى)
١,٩٩٩,٥٠٣	٣٢١,٧٠٨	٢٢,٨٧٨	٤٢,٥٢٢	٢٦,٢٥٧	٢٤,٨٨٢	٦٢,٩٥٢	٤٣,٨٥٦	(٢,١٧٨,٨٥٤)	٣٦٥,٧٠٤	٢٢,١١٣	٣٨٧,٨١٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ المعدل
-	٦٥٢,٥٩٤	-	-	-	-	-	-	-	٦٥٢,٥٩٤	-	٦٥٢,٥٩٤	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
-	-	-	-	-	-	١,٦٨٥	-	(١,٦٨٥)	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	-	-	-	(٣١,٧٥١)	-	-	-	(٣١,٧٥١)	-	(٣١,٧٥١)	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦٠١,٣١٤)	١,٢٨٩	(٦٠٠,٠٢٥)	صافي خسائر السنة - المعدلة (ايضاح ٢ / ى)
-	-	-	-	-	-	-	(٦,٥٧٤)	٦,٥٧٤	-	-	-	تكلفة القرض المساند باستخدام معدل الفائدة الفعلي
-	١٩٩,٠٢٠	-	-	-	-	-	(٣٧,٢٨٢)	-	١٦١,٧٣٨	-	١٦١,٧٣٨	المحول إلى حساب زيادة رأس المال من القرض المساند (ايضاح
-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٤٩٦)	(٢,٤٩٦)	-	(٢,٤٩٦)	تسوية نتيجة التجميع (طريقة حقوق الملكية)
-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٦٨)	(٣٦٨)	-	(٣٦٨)	توزيعات نقدية مدفوعة (شركة اسبيوط الاسلامية الوطنية للتجارة
١,٩٩٩,٥٠٣	١,١٧٣,٣٢٢	٢٢,٨٧٨	٤٢,٥٢٢	٢٦,٢٥٧	(٦,٨٦٩)	٦٤,٦٣٧	-	(٢,٧٧٨,١٤٣)	٥٤٤,١٠٧	٢٣,٤٠٢	٥٦٧,٥٠٩	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١
-	٦٨٨,٠٩٦	-	-	-	-	-	-	-	٦٨٨,٠٩٦	-	٦٨٨,٠٩٦	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
-	-	-	-	-	-	٤١,٤٧٨	-	(٤١,٤٧٨)	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	-	-	-	٣٠,٤٠٨	-	-	-	٣٠,٤٠٨	-	٣٠,٤٠٨	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٧٢,٤٣٤)	(٨٧٢,٤٣٤)	(٤,٥١٣)	(٨٧٦,٩٤٧)	صافي خسائر السنة
-	-	-	-	-	-	-	٦٤,١٨٩	-	٦٤,١٨٩	-	٦٤,١٨٩	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
١,٩٩٩,٥٠٣	١,٨٦١,٤١٨	٢٢,٨٧٨	٤٢,٥٢٢	٢٦,٢٥٧	٢٣,٥٣٩	١٠٦,١١٥	٦٤,١٨٩	(٣,٦٩٢,٠٥٥)	٤٥٤,٣٦٦	١٨,٨٨٩	٤٧٣,٢٥٥	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٣١ ديسمبر ٢٠١١ الف جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٢ الف جنية مصري	الايضاح رقم	
(٦٢٠,٦٦٧)	(١,١٥١,٤١٩)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			خسائر السنة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي خسائر السنة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٤٥,٣٤٥	٥٥,٠٧١	٢٤	إهلاك الأصول الثابتة
١٣,٢٩٠	١٤,٥٣٦	٢٠	استهلاك أصول غير ملموسة
٣٧١,٠٥٥	٩٧٨,٢٩١	١٠	عبء اضمحلال عن خسائر الانتماء
٧٢,٢٨١	٧١,١٠٨	٢٩	عبء المخصصات الأخرى
٥,٥٩٤	(١,٦٢٢)	٧	فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(٧٥,٤٣٤)	(٥٢,٤٥٦)	٢٩	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
(٧٢,٨٨٢)	(٣٦٨,٨١٥)	١٧	المستخدم من مخصص القروض
(١,٠٦٢)	(٤,٩٩٥)	٢٩	مخصصات أنقضى الغرض منها
(٩٥٢)	(٧٣٤)	٢/١٨	فروق إعادة تقييم استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالعملة
٤٢	٨٢	٢٨	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية بخلاف مخصص القروض
١١,٦٦٩	١٤,٩٧٩	١٧	فروق إعادة تقييم أرصدة مخصصات القروض بالعملة الأجنبية
(٥٧٨)	(٧٠٤)	٢/١٨	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع بالعملة الأجنبية
-	١١,٤٣٤		عبء (رد) اضمحلال أصول الت ملكيتها للبنك
(٦٠٥)	(٦,٤٥٦)	٩	أرباح بيع أصول ثابتة
(٤,٢٠٣)	(٨,٢٣٣)	٩	(أرباح) خسائر بيع أصول آلت ملكيتها للبنك
-	٨,٧٩٧		خسائر اضمحلال في شركات تابعة وشقيقة
-	١٢,٤٥١		خسائر اضمحلال في شركات متاحة للبيع
(٣٨٥)	(١,٠٩٢)		أرباح بيع أصول مالية بغرض المتاجرة
(٧٢٢)	(١,٠٢٢)	٣/١٨	أرباح بيع أذون خزانة
(٣٨٣)	-	٣/١٨	أرباح بيع استثمارات شركات شقيقة
٦,٥٧٤	-		استهلاك تكلفة القرض المساند باستخدام معدل الفائدة الفعلي
٦٠٧	(٥١)		نصيب البنك في نتائج أعمال الشركات الشقيقة
(٤,١٥٨)	(٣,٨٧٢)		توزيعات أرباح
٧,٤٥٨	-		فروق تقييم القرض المساند بالعملة الأجنبية
(٢٤٨,١١٦)	(٤٣٤,٧٢٢)		خسائر التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
٤٤٩,٩٢١	(٢٥٨,٤٠٨)		أرصدة لدى البنوك
(١,٧٩٢,٩٦٥)	(١,٤٩٤,٠٢١)		أذون الخزانة
١,٣١٠	٢,٧١٢		أصول مالية بغرض المتاجرة
(٥٧٤,٩٩٧)	(١,٤٦٥,٠٤٢)		قروض وتسهيلات للعملاء
٤,١٣٥	(٢,٧٣٦)		المخزون
(٣١,٤٣١)	(٩٢,٤٣١)		أصول أخرى
٤٢٠,٥٥٨	(٤٣٢,٧٧١)		أرصدة مستحقة للبنوك
١,١٧١,٦٨٨	٩١١,٣٥٩		ودائع العملاء
٢٧١,٣٨٥	١٩٢,٧١٨		التزامات أخرى
(٣٢٨,٥١٢)	(٣,٠٧٣,٣٤٢)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٦٠,١٥٣)	(٤٤٥,١٦١)	١٨	مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع
٥٨,٣٢٠	١٠٧,٨٢٣	١٨	متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
(١١٠,٤٠٨)	(٧٥,١٨١)	٢٤	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز القروض
(١٨,٢٢٥)	(١٥,٥٠٤)	٢٠	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٦,٦٢٨	٧,٦٣٢		متحصلات من بيع الأصول الثابتة
(٢,٦٢٦)	٧٢٥		مشروعات تحت التنفيذ
٧٢٢	١,٠٢٢	٣/١٨	متحصلات من بيع أذون خزانة
٧,٥٠٢	٦,٩٤٦	٢/١٨	متحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
(١٦٤,١٨٥)	-		مدفوعات لشراء استثمارات مالية في شركات شقيقة
١٠,٧٤٠	(٤,٧٥٠)		متحصلات من بيع استثمارات مالية في شركات شقيقة
٤,١٥٨	٣,٨٧٢		توزيعات أرباح
(٢٠,٢٨٠)	-		أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
(٢٨٧,٨٠٧)	(٤١٢,٥٧٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٦٥٢,٥٩٤	٦٩٣,٠٩٧	٣/٣١	المحصل من المساهمين تحت حساب زيادة رأس المال
(٤٨٤)	١٨٠,٧٧٧		المحصل من القرض المساند
-	٦٤,١٨٩		الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للقرض المساند
(٣٦٨)	-		توزيعات الأرباح المسددة
٦٥١,٧٤٢	٩٣٨,٠٦٣		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٣٥,٤٢٣	(٢,٥٤٧,٨٥٥)		النقص في النقدية و ما في حكمها خلال السنة
٢,٣٧٨,١٥٠	٢,٤٢٤,٨٦٩		النقدية و ما في حكمها في أول السنة
٢,٤١٣,٥٧٣	(١٢٢,٩٨٦)		رصيد النقدية و ما في حكمها في آخر السنة
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١,٧٠٠,٩٥٤	١,١٣٣,١٤٨		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١,٤٠٨,٠١٥	١,٧١٥,٩٧٧		أرصدة لدى البنوك
٣,٩٧٧,٧٦٥	٣,٤٥٣,٤٧١		أذون الخزانة
(١,٣٥٤,٩١١)	(١,٦١٣,٣١٩)		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء
(٣,٣١٨,٢٥٠)	(٤,٨١٢,٢٦٣)		أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء
٢,٤١٣,٥٧٣	(١٢٢,٩٨٦)	٣٣	النقدية وما في حكمها

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

١- معلومات عامة

تأسس البنك الوطني للتنمية كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و لائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٩ شارع رستم – جاردن سيتي والبنك مدرج في البورصة المصرية.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية يخضع كمؤسسة مالية لإشراف ورقابة البنك المركزي وهو بنك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنتجات التي يوفرها لعملائه سواء كانت هذه المنتجات ودائع استثمار أو صكوك استثمار إسلامية أو حسابات توفير. كما يلبي البنك مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالعميل من خلال توفير العديد من الخيارات مثل: المربحة (عقد التكلفة الإجمالية)، المشاركة (المشاريع المشتركة) والإجارة (التأجير)، فضلاً عن توفر خيارات إسلامية لخطاب الضمان وخطاب الاعتماد والبطاقات المغطاة التي يتم تغطيتها. وللبنك هيئة فتوى و رقابة شرعية تتكون من فقهاء الشريعة ذوي الالمام المصرفي والقانوني والاقتصادي ، حيث يصدرون الفتاوى و القرارات الشرعية بخصوص جميع جوانب المعاملات المصرفية الإسلامية القائمة و الجديدة.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٣ سبتمبر ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ٦٩ فرعاً ومندوبية ووكالة ويوظف أكثر من ٢,٢٢٥ موظفاً في تاريخ القوائم المالية.

أعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣ .

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية المجمعة.

(أ) أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تم اعتمادها من مجلس ادارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة جوهرياً مع معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض بقيمتها العادلة.

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي آلت للبنك فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت و لديه القدرة علي السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول علي القوائم المالية المستقلة للبنك من إدارة البنك .

(ب) مبدأ محاسبي هام

على الرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ البالغة نحو ٣,٦٩٢ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ٢,٧٧٨ مليون جنيه مصري) تجاوزت نصف رأس المال المصدر والمدفوع ، فقد تم إعداد القوائم المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية استناداً الى قيام مساهمو البنك الرئيسيين بسداد مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال بلغت قيمتها ١,٨٦١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ .

تنص المادة ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انعقاد جمعية عامة غير عادية للمساهمين للنظر في استمرارية البنك.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

(ج) أسس التجميع

ج/١ الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى. ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى المجموعة. كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد على أنها شهرة. وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد للشركة المكتتاة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة المصرية التي تم تجميع أعمالها مع القوائم المالية للبنك:

الشركة	نسبة الملكية	نشاط الشركة
الشركة الوطنية للزجاج والبلور	٥٠.٤٢%	صناعي
الشركة الوطنية للتجارة والتنمية (إنتاد)	٣٩.٩٩%	تجاري
شركة أسبوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	٣٩.٩٩%	تجاري
شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية	٦٤.٧٥%	أوراق مالية
شركة أبوظبي الإسلامي القابضة	٩٩.٦٠%	تأسيس الشركات
شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال	٢.٥٠%	أوراق مالية

عند التجميع، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك.

ج/ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر البنك المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج البنك. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ج/٣ الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمارس البنك نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات البنك في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب البنك في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب البنك في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج قبل الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساء نصيب البنك في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة، لا تقوم البنك بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزم البنك بذلك أو تكبد مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة البنك في الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلًا على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

ج/٤ المخزون

- يتم تقييم عناصر المخزون على النحو التالي :
- مخزون الخامات و قطع الغيار و مواد التعبئة و التغليف و مخزون الوقود والزيوت والمهمات: على أساس التكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المرجح) ، أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .
 - مخزون الإنتاج التام : على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .
 - و تشمل التكلفة المواد المباشرة ، العمالة المباشرة و نصيب من التكاليف الصناعية غير المباشرة و لا تشمل تكلفة إقراض .
 - مخزون الإنتاج تحت التشغيل : على أساس التكلفة الصناعية لآخر مرحلة تم الإنهاء منها طبقاً لقوائم التكاليف .
 - صافى القيمة البيعية هي سعر البيع التقديرى فى سياق النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام و التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع .

يتم الاعتراف بالانخفاض فى قيمة المخزون إلى صافى القيمة البيعية و جميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل فى الفترة التى حدث فيها الانخفاض أو الخسارة . و يتم الاعتراف برد الانخفاض فى المخزون الناتج من الارتفاع فى صافى القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات فى الفترة التى حدث فيها هذا الرد .

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ج/٥ المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل المشروعات تحت التنفيذ في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول لبند الأصول الثابتة ، و يتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم الإضمحلال.

ج/٦ نظام المزايا المحدد

تعطى الشركة الوطنية للزجاج و البللور مزايا نهاية الخدمة لموظفى الشركة، و يحسب الحق فى الحصول على هذه المزايا بناء على آخر مرتب و طول فترة الخدمة للموظفين.

ج/٧ التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تنسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تنسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

لا يوجد لدى البنك قطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

د) ترجمة العملات الأجنبية:

د/١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

- إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ) الأصول المالية:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

- أصول مالية موبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ومديونيات.
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات مالية متاحة للبيع.

وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

هـ/١ الأصول المالية الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

٢/هـ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:
 - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.
 - يتم قياس القروض والمديونيات بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولى وهي سعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملات التي تتضمن الاتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسة والتجار.
 - يقوم البنك بحساب معدلات الإخفاق التاريخية لقروض التجزئة في ضوء الخسائر المحققة (قيمة الاضمحلال) عن فترة من ٣- ٦ أشهر (البيانات المتاحة) سابقة وذلك لمجموعة القروض التي تقيم بشكل مجمع على أساس منتجات التجزئة المصرفية وفترات التأخير في السداد (متوسط نسب المتأخرات). وبالنسبة لقروض الشركات فيتم حساب معدلات الإخفاق التاريخية في ضوء المعدلات الصادرة لو كالة التصنيف الائتماني "موديز" بحسب معدلات الإخفاق التاريخية بالشرق الأوسط و ذلك عن طريق تحديد درجة المخاطر الائتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل كلاً على حده (Facility Risk Rate / FRR) .

٣/هـ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

٤/هـ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوفر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

■ في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

(و) المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالقوائم المالية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

(ز) إيرادات ومصروفات العائد

ز/١ يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها، ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

وعند تصنيف المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في القوائم المالية قبل الجدولة.

٢/ز يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة و يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به . ويتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أى خصم تجارى أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم .

فيما يلي الاعتبارات الخاصة التي يجب أن تتحقق قبل الاعتراف بالإيراد :

- بيع البضائع : يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع البضائع عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري و يحدث هذا عادة عند تسليم البضائع .

(ح) إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٢/ح) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

١/ح ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

٢/ح ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج ال مشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

٣/ح ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.

٤/ح ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

(ط) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

(ز) اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة بالقوائم المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة اذون الخزانة بالقوائم المالية ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

(ي) اضمحلال الأصول المالية:

ي/١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك بمنح المقترض امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية نظراً لوجود صعوبات مالية للمقترض ناتجة عن أسباب اقتصادية أو قانونية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، مثل زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أو لا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للبنك على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوفر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال على ذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والاقتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

٢/ي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

(ك) الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

(ل) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

العمر الإنتاجي	الأصل
٢٠ سنة	المباني
٢٠ سنة	الديكورات والتجهيزات
٥ سنوات	نظم آلية متكاملة ومعدات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
١٠ سنوات	أثاث وتركيبات
٨ سنوات	معدات أخرى

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

(م) اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

(ن) الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقية محددة وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

ن/١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

(س) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

(ع) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية والمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ف) ضرائب

تتضمن الضريبة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ص) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة المالية الحالية.

و) تسويات سنوات سابقة

تم تعديل أرقام المقارنة بأثر تسويات سنوات سابقة بمبلغ ١١,٧٧٨ ألف جنيه مصري كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١١	بيان
الرصيد بعد التعديل	الرصيد قبل التعديل	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	مدین / (دائن)
٥٧,٠٧٣	٥٩,٤١٤	أصول أخرى - إيرادات مستحقة (إيضاح ٢١)
١١٣,١١٣	١٠٣,٦٧٦	أرصدة دائنة متنوعة
(٢,٧٧٨,١٤٢)	(٢,٧٦٦,٣٦٤)	خسائر مرحلة (إيضاح ٢٩/٤)
		أصول
		الالتزامات
		حقوق الملكية

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسؤولة عن المراجعة لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

١/٣ خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج القوائم المالية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

١/١/٣ قياس خطر الائتمان:

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/١/٣).

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف دون المستوى وريء أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/١/٣ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ البنك والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج القوائم المالية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات، ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالقوائم المالية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة، ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية.

ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٣/١/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١/٣) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح ٤/١/٣).

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
	%	%
ديون جيدة	٥٠.١٤%	٠.٧٣%
المتابعة العادية	٦.٢٢%	٠.٥٢%
المتابعة الخاصة	٠.٨٨%	٠.٣٨%
ديون غير منتظمة	٤٢.٧٦%	٩٨.٣٧%
	١٠٠%	١٠٠%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ القوائم المالية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٤/١/٣ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/١/٣، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة سابقة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وبناءً على الإتفاقية الأطارية المبرمة مع البنك المركزي كما هو وارد بإيضاح (١٧)، يتم تحويل ما يعادل هذه الزيادة من الخسائر المرحلة إلى احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية.

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣/٣٢) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي (تعليمات البنك المركزي الجديدة) مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري (أسس الجدارة) ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر %	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١ %	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١ %	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢ %	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢ %	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديثاً	٣ %	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥ %	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠ %	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠ %	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠ %	٤	ديون غير منتظمة

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٥/١/٣ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

٥/أ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ٣١ ديسمبر ٢٠١١
ألف جنيه مصري ألف جنيه مصري

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٤,٤٣٠,٢٦٣	٣,٧٤٥,١١٧	أذون الخزانة
		<u>قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك :</u>
		قروض لأفراد :
١١,٣٢٦	٧,٧٨٥	- حسابات جارية مدينة
٣,١٤٢	٩,٤٥٦	- بطاقات ائتمان
٢,٠٢٥,٠٧٦	٢,٤٠٨,٩٦٠	- قروض شخصية
		<u>قروض لمؤسسات :</u>
٢٢٦,٦٤٧	٣٤٤,٠٤٣	- حسابات جارية مدينة
٥,١٩٨,٢٠٦	٦,٣٣٤,٤٨٣	- قروض مباشرة
٦٢٢,٩١٨	٤٥٩,٧٩٦	- قروض مشتركة
		<u>استثمارات مالية :</u>
٦٨١,٣٥٧	١,٠٤١,٩٢١	- أدوات دين
١٣,١٩٨,٩٣٥	١٤,٣٥١,٥٦١	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

١١١,٨٣٣	٢٠٨,٤٢٩	إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)
١٢٨,٦٦٥	٢٧٨,٤٤٥	خطابات ضمان
١٣,٤٩٩	٨٦,٩٥٩	أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين
٢١٨,٨٦١	٣٢٩,٦٢٩	كفالات بنوك
٤٧٢,٨٥٨	٩٠٣,٤٦٢	الإجمالي (إيضاح ٣٤)

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود القوائم المالية، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية.

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٦٠.٧١% (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٦١.٢٧%) من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٧.٢٦% (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٥.١٦%).

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- نسبة ٥٥.٤٠% (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٣٤.٧٥%) من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
- نسبة ٥١.٢٣% (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٣٧.٣٣%) من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ٤,١٨٠ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٤,٤٩٨ مليون جنيه مصري) ، ويوجد قروض وتسهيلات محل اضمحلال في أقل من ٤٣.٧٠ % (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٥٥.٦١ %) من إجمالي المحفظة.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصة عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- أكثر من ٩٩.٥٣ % من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

٦/١/٣ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣١ ديسمبر ٢٠١١		٣١ ديسمبر ٢٠١٢		٣١ ديسمبر ٢٠١٢		قروض وتسهيلات
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك	تسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك	تسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٠١٩,٣٦٧	-	٣,٠١٩,٣٦٧	٤,٩٠٠,٠٤٩	٣١,٥٩٧	٤,٨٦٨,٤٥٢	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٥٧٠,٤٠٠	-	٥٧٠,٤٠٠	٤٨٤,٧٩٥	-	٤٨٤,٧٩٥	يوجد متأخرات وليست محل اضمحلال
٤,٤٩٧,٥٤٨	-	٤,٤٩٧,٥٤٨	٤,١٧٩,٦٨٠	-	٤,١٧٩,٦٨٠	محل اضمحلال
٨,٠٨٧,٣١٥	-	٨,٠٨٧,٣١٥	٩,٥٦٤,٥٢٤	٣١,٥٩٧	٩,٥٣٢,٩٢٧	الإجمالي (إيضاح ١٧)
يخصم:						
(٢,٨٧٨,٢٤٠)	-	(٢,٨٧٨,٢٤٠)	(٣,٥٠٥,٩٠١)	(١٩)	(٣,٥٠٥,٨٨٢)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٤٧٢,٩٥٣)	-	(٤٧٢,٩٥٣)	(٤٦٢,٨١٥)	-	(٤٦٢,٨١٥)	العوائد المجنبية
(٤٤٦,٧٢٨)	-	(٤٤٦,٧٢٨)	(٤٦٩,٦٦٤)	-	(٤٦٩,٦٦٤)	عوائد محصلة مقدماً
٤,٢٨٩,٣٩٤	-	٤,٢٨٩,٣٩٤	٥,١٢٦,١٤٤	٣١,٥٧٨	٥,٠٩٤,٥٦٦	الصافي (إيضاح ١٧)

القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢		٣١ ديسمبر ٢٠١٢		٣١ ديسمبر ٢٠١٢		التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	أفراد	مؤسسات	أفراد	مؤسسات	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤,٩٠٠,٠٤٩	٢٩٩,٥٨٣	٢,٠٥٦,١٤٠	٢٧٩,٥٧٧	٢,٢٤٧,٦٣٧	٩,٣٢٧	جيدة
٣٩٨,٣٥٩	٨٥,٢٧٧	٢٠٨,٢٤٥	٦٤,٤٦١	٤٠,٢٨٩	٨٧	المتابعة العادية
٨٦,٤٣٦	٧٤,٩٣٦	-	٥	١١,٤٦٩	٢٦	المتابعة الخاصة
٤,١٧٩,٦٨٠	-	٤,٠٧٠,٠٩٨	-	١٠٩,٥٦٦	١٦	غير منتظمة
٩,٥٦٤,٥٢٤	٤٥٩,٧٩٦	٦,٣٣٤,٤٨٣	٣٤٤,٠٤٣	٢,٤٠٨,٩٦١	٩,٤٥٦	الإجمالي

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

- تم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ الزيادة في محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة ١٨.٢٧ % (٣١ ديسمبر ٢٠١١: زيادة بنسبة ٨.٥٦ %).

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٣١ ديسمبر ٢٠١١						ألف جنيه مصري	
التقييم	حسابات جارية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية	مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
					قروض مباشرة	قروض مشتركة	
جيدة	١١,٣٢٦	٢,٠٠٧	١,٨٧٩,٨٠٢	-	٥١٣,٩٨٢	٦١٢,٢٥٠	٣,٠١٩,٣٦٧
المتابعة العادية	-	٨١	٧٧,٩٥١	٥٢,٤٣٠	٣٧٧,٨٦٠	١٠,٦٦٨	٥١٨,٩٩٠
المتابعة الخاصة	-	٤٣	١٦,١٨٥	-	٣٥,١٨٢	-	٥١,٤١٠
غير منتظمة	-	١,٠١٠	٥١,١٣٨	-	٤,٤٤٥,٤٠٠	-	٤,٤٩٧,٥٤٨
الإجمالي	١١,٣٢٦	٣,١٤١	٢,٠٢٥,٠٧٦	٥٢,٤٣٠	٥,٣٧٢,٤٢٤	٦٢٢,٩١٨	٨,٠٨٧,٣١٥

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢		ألف جنيه مصري			
حسابات جارية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	إجمالي القروض والتسهيلات	أفراد	
				حسابات جارية	حسابات جارية
مدينة	مدينة	مدينة	مدينة	مدينة	مدينة
-	٨٧	٤٠,٢٩٠	٤٠,٣٧٧	-	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
-	٢٦	١١,٤٦٨	١١,٤٩٤	-	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
-	١١٣	٥١,٧٥٨	٥١,٨٧١	-	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٢		ألف جنيه مصري			
حسابات جارية	بطاقات ائتمان	قروض مباشرة	قروض مشتركة	مؤسسات	
				حسابات جارية	حسابات جارية
مدينة	مدينة	مدينة	مدينة	مدينة	مدينة
٦٤,٤٦١	٢٠٨,٢٤٥	٨٥,٢٧٨	٣٥٧,٩٨٤	-	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
٥	-	٧٤,٩٣٦	٧٤,٩٤١	-	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
٦٤,٤٦٦	٢٠٨,٢٤٥	١٦٠,٢١٤	٤٣٢,٩٢٥	-	الإجمالي

٣- إدارة المخاطر المالية – تابع

٣١ ديسمبر ٢٠١١

ألف جنيه مصري				متأخرات حتى ٣٠ يوماً متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً الإجمالي
إجمالي القروض والتسهيلات	قروض شخصية	أفراد بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٨,٢٠٥	٤٨,١٦٢	٤٣	-	
٢٣,٣٩٨	٢٣,٣٦٠	٣٨	-	
٢٢,٦٥٧	٢٢,٦١٤	٤٣	-	
٩٤,٢٦٠	٩٤,١٣٦	١٢٤	-	

مؤسسات				متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً الإجمالي
إجمالي القروض والتسهيلات	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	
٤٤٠,٩٥٨	٧١,٦٧١	٣١٦,٨٥٨	٥٢,٤٢٩	
٣٥,١٨٢	-	٣٥,١٨٢	-	
٤٧٦,١٤٠	٧١,٦٧١	٣٥٢,٠٤٠	٥٢,٤٢٩	

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناءً على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

■ قروض وتسهيلات للعملاء

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

ألف جنيه مصري				٣١ ديسمبر ٢٠١٢
إجمالي القروض والتسهيلات	مؤسسات قروض مباشرة	أفراد قروض شخصية	بطاقات ائتمان	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
٤,١٧٩,٦٨٠	٤,٠٧٠,٠٩٨	١٠٩,٥٦٦	١٦	

ألف جنيه مصري				٣١ ديسمبر ٢٠١١
إجمالي القروض والتسهيلات	مؤسسات قروض مباشرة	أفراد قروض شخصية	بطاقات ائتمان	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
٤,٤٩٧,٥٤٨	٤,٤٤٥,٤٠٠	٥١,١٣٨	١,٠١٠	

٣- إدارة المخاطر المالية- تابع

٧/١/٣ استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية، بناء على تقييم دون المستوى والردء وما يعادله.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أذون الخزانة	استثمارات في أدوات دين	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣,٧٤٥,١١٧	١,٠٤١,٩٢١	٤,٧٨٧,٠٣٨	أقل من A-
٣,٧٤٥,١١٧	١,٠٤١,٩٢١	٤,٧٨٧,٠٣٨	الاجمالي

٨/١/٣ القطاعات الجغرافية

ألف جنيه مصري

الاجمالي	دول أخرى	جمهورية مصر العربية	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الاجمالي	ألف جنيه مصري
٣,٧٤٥,١١٧	-	٣,٧٤٥,١١٧	-	-	-	٣,٧٤٥,١١٧	أذون الخزانة
١٣,٢٩٤	-	١٣,٢٩٤	-	-	-	١٣,٢٩٤	أصول مالية بغرض المتاجرة
١,٠٤١,٩٢١	-	١,٠٤١,٩٢١	-	-	-	١,٠٤١,٩٢١	استثمارات مالية في أدوات دين
							قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك :
							قروض لأفراد :
٤,٣١٤	-	٧,٧٨٥	٢,٥٧١	٩٠٠	-	٧,٧٨٥	- حسابات جارية مدينة
٩,٤٥٦	-	٩,٤٥٦	-	-	-	٩,٤٥٦	- بطاقات ائتمان
١,١٨٩,٩٠٢	-	٢,٤٠٨,٩٦٠	٣٠٩,٤٢٤	٩٠٩,٦٣٤	-	٢,٤٠٨,٩٦٠	- قروض شخصية
							قروض لمؤسسات :
٣٤٤,٠٢٠	-	٣٤٤,٠٤٣	-	٢٣	-	٣٤٤,٠٤٣	- حسابات جارية مدينة
٦,٣٣٢,٦٣٦	-	٦,٣٣٤,٤٨٣	-	١,٨٤٧	-	٦,٣٣٤,٤٨٣	- قروض مباشرة
٣٤٧,٩٤٩	١١١,٨٤٧	٣٤٧,٩٤٩	-	-	-	٤٥٩,٧٩٦	- قروض مشتركة
١٣,٠٢٨,٦٠٩	١١١,٨٤٧	١٤,٢٥٣,٠٠٨	٣١١,٩٩٥	٩١٢,٤٠٤	-	١٤,٣٦٤,٨٥٥	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٢,٢١٧,٦٣٨	-	١٣,٢١٢,١٩٨	٢٥١,٥٨٥	٧٤٢,٩٧٥	-	١٣,٢١٢,١٩٨	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٣- إدارة المخاطر المالية- تابع

٢/٣ خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

١/٢/٣ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

• القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقبال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

٣- إدارة المخاطر المالية- تابع

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق. وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. وقد بلغت الاستثمارات المالية في أدوات دين المعرضة للخطر مبلغ ١,٠٤١,٩٢١ ألف جنيه مصري مقابل ٦٨١,٣٥٧ ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

• اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداثاً محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

٢/٢/٣ ملخص القيمة المعرضة للخطر

أجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

ألف جنيه مصري			ألف جنيه مصري			
١٢ أشهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١١			١٢ أشهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
-	-	٦٨١,٣٥٧	-	-	١,٠٤١,٩٢١	خطر سعر العائد
-	-	٦٨١,٣٥٧	-	-	١,٠٤١,٩٢١	إجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة (متوسط، أعلى وأقل) السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق. ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

٣/٢/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية.

٣- إدارة المخاطر المالية- تابع

ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية قبل خصم المخصص للأدوات المالية موزعة بالعملة المكونة لها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢							القيمة/ المعادل بالآلاف جنيه مصري
جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	عملات أخرى	الإجمالي	
الأصول المالية							
١,١٠٧,٢٢١	١٨,٥٢٤	١٤٣	٥,٢٧٦	٥٨	١,٩٢٦	١,١٣٣,١٤٨	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٩٦٠,٦٧٤	٦١٤,٤٤٥	٢٥,٠٩٨	٨٢,٥٨٩	٥٩٧	٣٢,٥٧٤	١,٧١٥,٩٧٧	أرصدة لدى البنوك
٣,٤٣٧,٠٢٢	٢٨٣,٠٩١	-	٢٥,٠٠٤	-	-	٣,٧٤٥,١١٧	أذون الخزانة
١٣,٢٩٤	-	-	-	-	-	١٣,٢٩٤	أصول مالية بغرض المتاجرة
-	٣١,٥٩٦	-	-	-	-	٣١,٥٩٦	تسهيلات للبنوك
٨,٣١٤,٩٠٣	١,٢١٧,٦٣٢	-	٣٩٢	-	-	٩,٥٣٢,٩٢٧	قروض وتسهيلات للعملاء
استثمارات مالية :							
١,٠٧٠,٥١٠	٢٢,٣٧٤	-	-	-	-	١,٠٩٢,٨٨٤	- متاحة للبيع
٦,١١٦	١٢,٦٣٨	-	-	-	-	١٨,٧٥٤	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٦٥,٨١٢	-	-	-	-	-	٦٥,٨١٢	استثمارات مالية في شركات شقيقة
١٤,٩٧٥,٥٥٢	٢,٢٠٠,٣٠٠	٢٥,٢٤١	١١٣,٢٦١	٦٥٥	٣٤,٥٠٠	١٧,٣٤٩,٥٠٩	إجمالي الأصول المالية
الالتزامات المالية							
٦٥٤	٣٢٤,٧٩٤	-	-	-	١٢,٢٨٥	٣٣٧,٧٣٣	أرصدة مستحقة للبنوك
١٢,٠٧٠,١٤٤	٧٣٧,٣٩٥	٢٥,١٨١	١٠٩,١٠٧	٦٠٣	٢٠,٥٩٩	١٢,٩٦٣,٠٢٩	ودائع للعملاء
-	١٨٠,٧٧٧	-	-	-	-	١٨٠,٧٧٧	قروض أخرى
١٢,٠٧٠,٧٩٨	١,٢٤٢,٩٦٦	٢٥,١٨١	١٠٩,١٠٧	٦٠٣	٣٢,٨٨٤	١٣,٤٨١,٥٣٩	إجمالي الالتزامات المالية
٢,٩٠٤,٧٥٤	٩٥٧,٣٣٤	٦٠	٤,١٥٤	٥٢	١,٦١٦	٣,٨٦٧,٩٧٠	صافي المركز المالي للميزانية
٣١ ديسمبر ٢٠١١							
١٣,٧١٥,٦٤١	٢,٣٢٨,٥٥٣	١٣١,٨٩٥	٢٢,٤٤٩	-	٢٧,٦٧١	١٦,٢٢٦,٢٠٩	إجمالي الأصول المالية
١١,٨٢٦,٥٥٨	٨٠٧,١٣٠	١٢٩,٦٢٢	٢٢,٢٧٥	-	٢٥,٣٥١	١٢,٨١٠,٩٣٦	إجمالي الالتزامات المالية
١,٨٨٩,٠٨٣	١,٥٢١,٤٢٣	٢,٢٧٣	١٧٤	-	٢,٣٢٠	٣,٤١٥,٢٧٣	صافي المركز المالي للميزانية

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٤/٢/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢						القيمة بألف جنيه مصري	
حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي		
						الأصول المالية	
٣٥٠	-	-	-	١,١٣٢,٧٩٨	١,١٣٣,١٤٨	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	
٨٣٢,٩٩٨	٧٧٩,٠١٩	-	-	١٠٣,٩٦٠	١,٧١٥,٩٧٧	أرصدة لدى البنوك	
-	١,١٩٤,٩٩١	٢,٥٥٠,١٢٦	-	-	٣,٧٤٥,١١٧	أذون الخزانة	
-	-	-	١٣,٢٩٤	-	١٣,٢٩٤	أصول مالية بغرض المتاجرة	
-	-	-	٣١,٥٩٦	-	٣١,٥٩٦	تسهيلات للبنوك	
٣٣٤,٧٣٨	٥٦٦,١٤٦	٢,٣٧٧,٦٨١	٢,٠٧٤,٦٨٢	٤,١٧٩,٦٨٠	٩,٥٣٢,٩٢٧	قروض وتسهيلات للعملاء	
						استثمارات مالية:	
-	١٨٧,٩٤٠	٥٠٨,١٨٢	٣٩٦,٧٦٢	-	١,٠٩٢,٨٨٤	- متاحة للبيع	
-	-	-	١٨,٧٥٤	-	١٨,٧٥٤	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
٦٥,٨١٢	-	-	-	-	٦٥,٨١٢	استثمارات مالية في شركات شقيقة	
١,٢٣٣,٨٩٨	٢,٧٢٨,٠٩٦	٥,٤٣٥,٩٨٩	٢,٥٣٥,٠٨٨	٥,٤١٦,٤٣٨	١٧,٣٤٩,٥٠٩	إجمالي الأصول المالية	
						الالتزامات المالية	
٤٠,٧٥٧	٢٧٥,١٩٣	-	-	٢١,٧٨٣	٣٣٧,٧٣٣	أرصدة مستحقة للبنوك	
٣,١٧٤,٤٧٥	١,١٨٠,٣٣٣	١,٩٦٠,٠٦٢	٥,٤٩٧,٣٣٨	١,١٥٠,٨٢١	١٢,٩٦٣,٠٢٩	ودائع للعملاء	
-	-	-	١٨٠,٧٧٧	-	١٨٠,٧٧٧	قروض أخرى	
٣,٢١٥,٢٣٢	١,٤٥٥,٥٢٦	١,٩٦٠,٠٦٢	٥,٦٧٨,١١٥	١,١٧٢,٦٠٤	١٣,٤٨١,٥٣٩	إجمالي الالتزامات المالية	

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

٣/٣ خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات وتغطية الارتباطات المتعلقة بالكل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من الال للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. والبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالقوائم المالية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات شقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج القوائم المالية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنة ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال:

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

أولا : وفقا لمتطلبات بازل ١

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	رأس المال
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)</u>
١,٩٩٩,٥٠٣	١,٩٩٩,٥٠٣	أسهم رأس المال
١,١٧٣,٣٢١	١,٨٦١,٤١٨	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٢٢,٨٧٨	٢٢,٨٧٨	الاحتياطي القانوني
٤٢,٥٢٢	٤٢,٥٢٢	الاحتياطي العام
١٧,١٦٥	١٧,١٦٥	الاحتياطي الخاص
(٦,٨٦٩)	-	احتياطي القيمة العادلة - للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
-	٦٤,١٨٩	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
(٢,٧٦٨,٣٩٠)	(٣,٦٥٠,٥٧٧)	خسائر مرحلة
٤٨٠,١٣٠	٣٥٧,٠٩٨	<u>إجمالي رأس المال الأساسي</u>
		<u>الشريحة الثانية (رأس المال المساند)</u>
-	٤٧,٨٥٦	ما يعادل مخصص المخاطر العامة
-	١٨٠,٧٧٧	القرض المساند
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
		للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ
٢,١١٠	١٤,٥٥٢	الاستحقاق والشركات الشقيقة
٢,١١٠	٢٤٣,١٨٥	<u>إجمالي رأس المال المساند</u>
٤٨٢,٢٤٠	٦٠٠,٢٨٣	<u>إجمالي رأس المال</u>
		<u>الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :</u>
٥,٤٧٤,٦٠٤	٦,٣٤١,٣٩٥	الأصول داخل الميزانية
١١٧,٩٥٨	٢٩٦,٨٩١	الالتزامات العرضية
٥,٥٩٢,٥٦٢	٦,٦٣٨,٢٨٦	<u>إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر</u>
٨.٦٢%	٩.٠٤%	<u>معييار كفاية رأس المال (%)</u>

*بناء على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك .

٣- إدارة المخاطر المالية - تابع

ثانيا : وفقا لمتطلبات بازل ٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف جنيه مصري

	رأس المال
	الشريحة الأولى
	<u>رأس المال الأساسي المستمر</u>
٢,٠٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
١,٨٦١,٤١٨	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٦٥,٤٠٠	الاحتياطيات
(٣,٥٢٢,٣١٦)	خسائر مرحلة
(٤,٣٨٧)	يخصم : استثمارات البنك في الشركات المالية (بنوك أو شركات)
٤٠٠,١١٥	وشركات التأمين
	إجمالي رأس المال الأساسي المستمر
	<u>رأس المال الأساسي الإضافي</u>
٦٤,١٨٩	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقروض المساندة
٦٤,١٨٩	إجمالي رأس المال الأساسي الإضافي
٤٦٤,٣٠٤	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)

	الشريحة الثانية
٤٧,٨٥٦	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات
١٨٠,٧٧٧	العرضية المنتظمة
	القروض المساندة
١٣,٤١١	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات
٧,٧٢٤	المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والشركات
٢٤٩,٧٦٨	التابعة والشقيقة
٧١٤,٠٧٢	٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص
	إجمالي الشريحة الثانية
	القاعدة الرأسمالية

٦,٩٨٧,٨٦٠	الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
١١٧,٩٦١	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٤٥٥,١٠٣	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٧,٥٦٠,٩٢٤	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر
	الائتمان، السوق والتشغيل

*معيار كفاية رأس المال (%)

* بناء على أرصدة القوائم المالية المستقلة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

- وفقاً لمعيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل ٢ الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ والتي حددت فترة انتقالية مدتها ٦ أشهر وكنتيجة لاصدار تلك المتطلبات في هذا التاريخ لم يتمكن البنك من اتخاذ كافة التدابير اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال (١٠%) في القوائم المالية المستقلة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة ال وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

(ب) اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

(ج) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

٥- صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
-	٥٢٩
٣٦٢,٧٦٦	٤٥١,١٥٢
٣٣٠,٣٩٦	٥٤٠,٢٩١
١٧,٨٠٥	٤,٩٧٨
٧١٠,٩٦٧	٩٩٦,٩٥٠
(٢١,٠٢٠)	(٨,٣١٢)
(٥٣٥,٩٧١)	(٦٩٦,٠٢٣)
(٥٥٦,٩٩١)	(٧٠٤,٣٣٥)
١٥٣,٩٧٦	٢٩٢,٦١٥

عائد القروض والإيرادات المشابهة من :

قروض وتسهيلات

– للبنوك

– للعملاء

أذون وسندات خزانة

ودائع وحسابات جارية

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :

ودائع وحسابات جارية :

– للبنوك

– للعملاء

صافي الدخل من العائد

٦- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٨,٠٧٨	٧,١٦٩
١٧,٦٩٣	٢١,٩٩٢
٣٤,١١٦	٣٢,٠٢٠
٥٩,٨٨٧	٦١,١٨١
(١,٩٦٠)	(٩٤١)
٥٧,٩٢٧	٦٠,٢٤٠

إيرادات الأتعاب والعمولات :

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب خدمات تمويل المؤسسات

أتعاب أخرى

مصرفات الأتعاب والعمولات :

أتعاب أخرى مدفوعة

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٧- صافي دخل المتاجرة

"المعدلة"		عمليات النقد الأجنبي:	
٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	– أرباح التعامل في العملات الأجنبية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات	
		بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	
		أرباح بيع أصول مالية بغرض المتاجرة	
١٣,٨٩٩	١٥,٦٤٢		
(٥,٥٩٤)	١,٦٢٢		
١,٤٥٦	١,٠٩٢		
٩,٧٦١	١٨,٣٥٦		

٨- المصروفات الإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	تكلفة العاملين	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أجور ومرتبات ومزايا عينية*	
		تأمينات اجتماعية	
		إهلاك واستهلاك	
		مصروفات إدارية أخرى	
(٢٢٦,٢٩٣)	(٢٥٢,٦٤٠)		
(٨,٩١٤)	(١٠,٥٠٤)		
(٤١,٩٨٠)	(٥٥,٢٩٢)		
(٩٦,٥٧٦)	(١٠٧,٥٣٦)		
(٣٧٣,٧٦٣)	(٤٢٥,٩٧٢)		

- تتضمن الاجور والمرتبات والمزايا العينية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ١٧,٧٥٤ ألف جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ١٤,١٦٨ ألف جنيه مصري) والتي تتمثل في اجمالي ما يتقاضاه عدد أكبر عشرون من أصحاب المكافآت والمرتبات في البنك مجتمعين.

٩- مصروفات التشغيل الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أرباح بيع أصول ألت ملكيتها للبنك	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرباح بيع أصول ثابتة	
		أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير	
		التمويلي	
		تكلفة برامج	
		تأجير تشغيلي	
		خسائر اضمحلال أصول ألت ملكيتها للبنك	
		(عبء) مخصصات أخرى	
		أخرى	
٤,٢٠٣	٨,٢٣٣		
٦٠٥	٦,٤٥٦		
٤,٣١٢	١,٦١٠		
(٥٢٥)	(١,٧٩٢)		
(٧١,٨٩٣)	(٧٢,٢٤٧)		
-	(١١,٤٣٤)		
(٧٢,٢٨١)	(٦٦,١٨٧)		
٣٣,٤١٠	٣٣,٢٩٨		
(١٠٢,١٦٩)	(١٠٢,٠٦٣)		

١٠- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	(١٩)	تسهيلات للبنوك (إيضاح ١٧)
(٣٦٨,٩٩١)	(٩٧٩,٦٣٦)	قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح ١٧)
(٢,٠٦٤)	١,٣٦٤	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
<u>(٣٧١,٠٥٥)</u>	<u>(٩٧٨,٢٩١)</u>	

١١- الضرائب

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٠,٦٤٢	٢٧٤,٤٧٢	الضرائب المؤجلة (*)

(*) تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٠).

١٢- نصيب السهم في صافي خسائر السنة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي خسائر السنة على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٦٠١,٣١٤)	(٨٧٢,٤٣٤)	صافي خسائر السنة
١٩٩,٩٥٠	١٩٩,٩٥٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
<u>(٣.٠١)</u>	<u>(٤.٣٦)</u>	نصيب السهم في الخسائر

١٣- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصرية	الف جنيه مصرية	نقدية *
١٧٩,٩٩٥	١٨٢,٥٠٦	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
١,٥٢٠,٩٥٩	٩٥٠,٦٤٢	
١,٧٠٠,٩٥٤	١,١٣٣,١٤٨	
١,٧٠٠,٩٥٤	١,١٣٣,١٤٨	أرصدة بدون عائد

* تتضمن النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ١,٧٣١ ألف جنيه مصري تمثل شيكات مستحقة مسحوبة على البنك المركزي المصري لصالح أحد عملاء البنك.

١٤- أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصرية	الف جنيه مصرية	حسابات جارية ودائع إجمالي
٥٢,٨٢٧	١٠٠,٦٠١	
١,٣٥٥,١٨٨	١,٦١٥,٣٧٦	
١,٤٠٨,٠١٥	١,٧١٥,٩٧٧	
٦٨,٦٦٤	٣٩١,٣٦٥	أرصدة لدى البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
١,١٦٩,٩٩٠	١,٢٠١,٩٤٥	بنوك محلية
١٦٩,٣٦١	١٢٢,٦٦٧	بنوك خارجية
١,٤٠٨,٠١٥	١,٧١٥,٩٧٧	الإجمالي
٥٧,٣٩٧	١٠٤,٣٢٨	أرصدة بدون عائد
١,٣٥٠,٦١٨	١,٦١١,٦٤٩	أرصدة ذات عائد ثابت
١,٤٠٨,٠١٥	١,٧١٥,٩٧٧	

١٥- أذون الخزانة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصرية	الف جنيه مصرية	
٩٢٢,٨٥٠	٤٤,٥٠٠	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوماً
١,٤٦١,٨٢٥	٧٠٢,٢٧٥	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوماً
٩٢٢,٩٧٥	١,٥٧٨,٣٧٥	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوماً
١,١٢٢,٦١٤	٢,٨٢٢,٦٢١	أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوماً
٤,٤٣٠,٢٦٤	٥,١٤٧,٧٧١	
(٢٠٤,١٦٣)	(٢٩١,٦٤٦)	عوائد لم تستحق بعد
٤,٢٢٦,١٠١	٤,٨٥٦,١٢٥	

عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء

أذون خزانة مبيعة مع التزام بإعادة الشراء خلال أسبوع
القيمة الاسمية ١,٤٠٠ مليون جنيه مصرية
(٢٠١١: ٢٤٨ مليون جنيه مصرية)

(٢٤٨,٣٣٦)	(١,٤٠٢,٦٥٤)
٣,٩٧٧,٧٦٥	٣,٤٥٣,٤٧١

١٦- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصرية	الف جنيه مصرية	
١٠,٢٩٨	١١,٠٣٢	<u>أدوات حقوق ملكية</u>
٢,٩٦٥	٢,٢٦٢	أسهم شركات محلية
١٣,٢٦٣	١٣,٢٩٤	وثائق صناديق استثمار
١٣,٢٦٣	١٣,٢٩٤	إجمالي أدوات حقوق الملكية
		إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة

١٧- قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك

١/١٧ تسهيلات للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
-	٣١,٥٩٦
-	(١٩)
-	٣١,٥٧٧

قروض مشتركة

يخصم :

مخصص خسائر الاضمحلال

٢/١٧ قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
١١,٣٢٦	٧,٧٨٥
٣,١٤٢	٩,٤٥٦
٢,٠٢٥,٠٧٦	٢,٤٠٨,٩٦٠
٢,٠٣٩,٥٤٤	٢,٤٢٦,٢٠١

أفراد :

حسابات جارية مدينة

بطاقات ائتمان

قروض شخصية

الإجمالي (١)

مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة

الاقتصادية :

حسابات جارية مدينة

قروض مباشرة

قروض مشتركة

الإجمالي (٢)

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)

٢٢٦,٦٤٧	٣٤٤,٠٤٣
٥,١٩٨,٢٠٦	٦,٣٣٤,٤٨٣
٦٢٢,٩١٨	٤٢٨,٢٠٠
٦,٠٤٧,٧٧١	٧,١٠٦,٧٢٦
٨,٠٨٧,٣١٥	٩,٥٣٢,٩٢٧

يخصم :

مخصص خسائر الاضمحلال

العوائد المجنبية *

عائد محصل مقدما

الصافي

(٢,٨٧٨,٢٤٠)	(٣,٥٠٥,٨٨٢)
(٤٧٢,٩٥٣)	(٤٦٢,٨١٥)
(٤٤٦,٧٢٨)	(٤٦٩,٦٦٤)
٤,٢٨٩,٣٩٤	٥,٠٩٤,٥٦٦

ويتم تصنيفه بالميزانية كالتالي :

قروض تقليدية للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)

تمويل للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)

١,٥٣٩,١٤٦	٣٩١,٣٨١
٢,٧٥٠,٢٤٨	٤,٧٠٣,١٨٥
٤,٢٨٩,٣٩٤	٥,٠٩٤,٥٦٦

* العوائد المجنبية التى كان يتم تكوينها سابقاً وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

١٧- قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك- تابع

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	مخصص خسائر الاضمحلال
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الرصيد أول السنة
٢,٨٧٨,٢٤٠	٢,٥٧٠,٤٤٩	عبء الاضمحلال خلال السنة
٩٧٩,٦٣٦	٣٦٨,٩٩١	متحصلات من ديون سبق اعدامها
١٦٠	١٣	المستخدم من المخصص خلال السنة
(٣٦٨,٨١٥)	(٧٢,٨٨٢)	المحول من مخصصات أخرى
١,٦٨٢	-	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
١٤,٩٧٩	١١,٦٦٩	الرصيد في آخر السنة
٣,٥٠٥,٨٨٢	٢,٨٧٨,٢٤٠	

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع:

القيمة بالآلاف جنيه مصري

أفراد	حسابات جارية مدنية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي
-	١,٠٨٥	٨٣,٣٩٠	٨٤,٤٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢
-	٨٢	٣٦,٠١٦	٣٦,٠٩٨	عبء الاضمحلال خلال السنة
-	(١,١٤١)	(٦٩٢)	(١,٨٣٣)	المستخدم من المخصص خلال السنة
-	٥٤	١٠٣	١٥٧	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	٨٠	١١٨,٨١٧	١١٨,٨٩٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

مؤسسات	حسابات جارية مدنية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
-	٢,٧٩٣,٧٦٥	-	٢,٧٩٣,٧٦٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢
-	٩٤٣,٥٣٨	-	٩٤٣,٥٣٨	عبء الاضمحلال خلال السنة
-	(٣٦٦,٩٨٢)	-	(٣٦٦,٩٨٢)	المستخدم من المخصص خلال السنة
-	٣	-	٣	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	١,٦٨٢	-	١,٦٨٢	المحول من مخصصات أخرى
-	١٤,٩٧٩	-	١٤,٩٧٩	فروق تقييم عملاء أجنبية
-	٣,٣٨٦,٩٨٥	-	٣,٣٨٦,٩٨٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
-	٣,٣٨٧,٠٦٥	١١٨,٨١٧	٣,٥٠٥,٨٨٢	

١٧- قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك- تابع

ألف جنيه مصري

أفراد				
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي	
-	٩٢٤	٢١,١٤١	٢٢,٠٦٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١
-	١٦٢	٦٤,١١٤	٦٤,٢٧٦	عبء الاضمحلال خلال العام
-	-	(١,٨٧٩)	(١,٨٧٩)	المستخدم من المخصص خلال العام
-	-	١٣	١٣	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	١,٠٨٦	٨٣,٣٨٩	٨٤,٤٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي	
-	٢,٥٤٨,٣٨٣	-	٢,٥٤٨,٣٨٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١
-	٣٠٤,٧١٤	-	٣٠٤,٧١٤	عبء الاضمحلال خلال العام
-	(٧١,٠٠٢)	-	(٧١,٠٠٢)	المستخدم من المخصص خلال العام
-	-	-	-	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	-	-	-	المحول من مخصصات أخرى
-	١١,٦٧٠	-	١١,٦٧٠	فروق تقييم عملات أجنبية
-	٢,٧٩٣,٧٦٥	-	٢,٧٩٣,٧٦٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
-	٢,٧٩٤,٨٥١	٨٣,٣٨٩	٢,٨٧٨,٢٤٠	

- بناء على قرار مجلس ادارة البنك بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٢ قامت إدارة البنك بتغطية كامل العجز في خسائر الاضمحلال.

١٨ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
١,٠٢٩,١٥٣	٦٦٢,٣٧٧
٢٠,٧٦٨	٢٠,٣٥٤
٤٢,٩٦٣	٥٣,٤٤١
١,٠٩٢,٨٨٤	٧٣٦,١٧٢

١/١٨ استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات دين - بالقيمة العادلة

- مدرجة فى سوق الاوراق المالية
- أدوات حقوق الملكية - بالقيمة العادلة
- مدرجة فى سوق الاوراق المالية
- غير مدرجة فى سوق الاوراق المالية
- إجمالى استثمارات مالية متاحة للبيع (١)

٢/١٨ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة

- مدرجة فى سوق الاوراق المالية
- وثائق صناديق الاستثمار - صندوق سنابل الاسلامى*
- إجمالى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)

١٢,٧٦٨	١٨,٩٨٠
٥,٩٨٦	٤,٦٢٢
١٨,٧٥٤	٢٣,٦٠٢
١,١١١,٦٣٨	٧٥٩,٧٧٤

إجمالى استثمارات مالية (١) + (٢)

مصنفة كما يلى:

- أرصدة متداولة فى سوق الاوراق المالية
- أرصدة غير متداولة فى سوق الاوراق المالية

١,٠٦٢,٦٨٩	٧٠١,٧١١
٤٨,٩٤٩	٥٨,٠٦٣
١,١١١,٦٣٨	٧٥٩,٧٧٤

من حيث دورية العائد

- أدوات دين ذات عائد ثابت
- أدوات دين ذات عائد متغير
- أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير

١,٠١٩,٥٨٠	٦٤٦,١٥٩
٢٨,٣٢٧	٣٩,٨٢٠
٦٣,٧٣١	٧٣,٧٩٥
١,١١١,٦٣٨	٧٥٩,٧٧٤

* تم تسجيل جميع الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الغير مدرجة فى سوق الاوراق المالية) بالقيمة العادلة فى تاريخ القوائم المالية والتي تم تسجيلها بالتكلفة منذ نشأتها حيث لا يمكن تقدير القيمة العادلة لها بشكل موثوق فية ولا يوجد سوق نشط لهذا الاستثمار.

**** صناديق الاستثمار (سنابل)**

- تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك فى صندوق استثمار سنابل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة أتش سى لإدارة صناديق الاستثمار.
- بلغ أجمالى عدد الوثائق المستثمر فيها من قبل البنك عدد ٧٥ ألف وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصرى وبلغت تكلفة الإقتناء ٧,٦٣٥ ألف جنيه مصرى.
- بلغت القيمة للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ٧٩.٨٢ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ٦١.٦٣ جنيه مصرى).

البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١٨- استثمارات مالية - تابع

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٧٥٩,٧٧٤	٢٣,٦٠٢	٧٣٦,١٧٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢
٤٤٥,١٦١	-	٤٤٥,١٦١	إضافات
(١١٤,٧٦٩)	(٦,٩٤٦)	(١٠٧,٨٢٣)	استبعادات (بيع / استرداد)
١,٤٣٨	٧٣٤	٧٠٤	فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية
٣١,١٢١	-	٣١,١٢١	صافي التغير في القيمة العادلة
(١١,٠٨٧)	١,٣٦٤	(١٢,٤٥١)	رد مخصص خسائر الاضمحلال
١,١١١,٦٣٨	١٨,٧٥٤	١,٠٩٢,٨٨٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
٧٨٨,٥٥١	٣٢,٢١٧	٧٥٦,٣٣٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١
٦٩,١٥٣	-	٦٩,١٥٣	إضافات
(٦٥,٨٢٢)	(٧,٥٠٢)	(٥٨,٣٢٠)	استبعادات (بيع / استرداد)
١,٥٣٠	٩٥٢	٥٧٨	فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية
(٣١,٥٧٣)	-	(٣١,٥٧٣)	صافي التغير في القيمة العادلة
(٢,٠٦٥)	(٢,٠٦٥)	-	مخصص خسائر الاضمحلال
٧٥٩,٧٧٤	٢٣,٦٠٢	٧٣٦,١٧٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٣/١٨ أرباح الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
-	(١٢,٤٥١)	خسائر اضمحلال أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع
٧٢٢	١,٠٢٢	أرباح بيع أذون خزانة
٣٨٣	-	أرباح (خسائر) بيع أسهم في شركات تابعة وشقيقة
-	(٨,٧٩٧)	خسائر اضمحلال قيمة شركات تابعة وشقيقة
١,١٠٥	(٢٠,٢٢٦)	الرصيد في آخر السنة المالية

البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١٩- استثمارات مالية في شركات شقيقة

القيمة بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١١		٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة
%		%	
٨٦.٢٢%	٣٨,٨٩١	٨٥.٨٤%	٣٨,٩٣٩
٣٢.٠٠%	١,٩٣٤	٣٢.٠٠%	٢,١٠٦
٥٠.٠٠%	١٣,٢١٠	٥٠.٠٠%	١٢,٦٦٥
٢٠.٠٠%	١١,٠٣٤	٢٠.٠٠%	١١,٣٤٣
٠.٠٠%	-	١.٨٣%	١٢٦
٢٢.٧٦%	٦٣٣	٢٢.٧٦%	٦٣٣
٨٦.٦٠%	٨,٩٢٤	٨٦.٦٠%	-
	<u>٧٤,٦٢٦</u>		<u>٦٥,٨١٢</u>

شركة أدليس للتأجير التمويلي
شركة القاهرة الوطنية للسجلات وتداول الأوراق المالية
شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي
الشباب للاستثمار والخدمات العامة (سيرفيكو)
شركة الوجه القبلي للمقاولات وأعمال البناء
شركة الوجه القبلي الوطنية لطوب الطفلى ومواد البناء

إجمالي الشركات الشقيقة

٢٠- أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٥,٤٢٢	١٠,٣٥٧
١٨,٢٢٥	١٥,٥٠٤
(١٣,٢٩٠)	(١٤,٥٣٦)
<u>١٠,٣٥٧</u>	<u>١١,٣٢٥</u>

برامج حاسب آلي

صافي القيمة الدفترية أول السنة

إضافات

الاستهلاك للفترة

صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

٢١- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٥٧,٠٧٣	٨٨,٢٧٤
١٨,١٧١	٣١,٢٠٥
٢٤,٠٢٧	-
٣٥,٦٦٤	٩,٤١٢
١٢٧,١٢٣	١٢٤,٤٢٧
٣,٧٠٦	٣,٤٢٣
٧٣,٦٩٩	١٥٥,١٧٩
٧٩,٦٠٦	٩١,٦٤٠
<u>٤١٩,٠٦٩</u>	<u>٥٠٣,٥٦٠</u>

إيرادات مستحقة

مصروفات مقدمة

مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام

التأجير التمويلي - إيضاح (١/٣٥)

دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة

الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم

خسائر الإضمحلال)

التأمينات والعهد

مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة *

أرصدة مدينة أخرى

الإجمالي

* تمثل مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبالغ تحت التسوية محل النزاع مع مصلحة الضرائب (إيضاح ٣٧).

٢٢- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
٤,٢٩٠	١,٦٥٨	خامات
١٢,٩٠٧	١٢,٨٠٥	قطع غيار
٥٥٣	٣٨٧	مواد تعبئة وتغليف
١,٩٨٨	٢,٣٣١	وقود وزيوت ومهمات
١٣٣	١٢٣	إنتاج تحت التشغيل
٧,٧٦٤	٧,٩٧٥	إنتاج تام
٢٧,٦٣٥	٢٥,٢٧٩	الإجمالي
(١,٦٧٥)	(١,٦٧٥)	الانخفاض فى قيمة المخزون
٢٥,٩٦٠	٢٣,٦٠٤	الصافى

٢٣- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
١٢,٤٠٨	٩,٧٨٣	صافى القيمة الدفترية اول السنة
٣٥	٦,٤٢٤	اضافات
(٧٤٠)	-	استبعادات
(٢٠)	(٣,٧٩٩)	المحول الى الأصول الثابتة
١١,٦٨٣	١٢,٤٠٨	صافى القيمة الدفترية نهاية السنة

٢٤- أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

أرضي ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	ألف جنيه مصري إجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٨٧,٩٦٣	٢٤١,٩٥٠	٤٢٧,٨٤٧
إضافات	٤,٠٢٤	٧٠,٢٨٨	٧٥,١٨١
استبعادات	(٣,١١٣)	(٢,٨٥٩)	(٦,٧٤٩)
تكلفة الإهلاك	(٦,٣٨٢)	(٤٥,٥٩٢)	(٥٥,٠٧١)
تكلفة إهلاك الاستبعادات	٢,٧٢٣	٢,٥٨٧	٥,٣٥٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٥,٢١٥	٢٦٦,٣٧٤	٤٤٦,٥٦١
التكلفة	٢٣٠,١٠٤	٥٠٥,٢٥٤	٨٧٥,٦٨٧
مجمع الإهلاك	(١٤٤,٨٨٩)	(٢٣٨,٨٨٠)	(٤٢٩,١٢٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٥,٢١٥	٢٦٦,٣٧٤	٤٤٦,٥٦١

أرضي ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	ألف جنيه مصري إجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٨٧,٢٣٥	١٧٨,٧٨٦	٣٦٨,٨٠٥
إضافات	٨,٩٥٣	١٠١,٣٦٦	١١٠,٤٠٨
استبعادات	(٢,٥٦٨)	(٧,٩٠٣)	(١٠,٧٧١)
تكلفة الإهلاك	(٨,٢٢٥)	(٣٢,٤٨١)	(٤٥,٣٤٥)
تكلفة إهلاك الاستبعادات	٢,٥٦٨	٢,١٨٢	٤,٧٥٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٨٧,٩٦٣	٢٤١,٩٥٠	٤٢٧,٨٤٧
التكلفة	٢٢٩,١٩٣	٤٣٧,٨٢٥	٨٠٧,٢٥٥
مجمع الإهلاك	(١٤١,٢٣٠)	(١٩٥,٨٧٥)	(٣٧٩,٤٠٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٨٧,٩٦٣	٢٤١,٩٥٠	٤٢٧,٨٤٧

■ تتضمن الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ١٠.٣ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ١٠.٣ مليون جنيه مصري) تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حالياً اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

■ بلغت قيمة الأصول المهلكة دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ١٠.٢ مليون جنيه مصري.

البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	حسابات جارية
٣,٩٠٩	٢١,٧٨٣	ودائع
٧٦٦,٥٩٥	٣١٥,٩٥٠	
٧٧٠,٥٠٤	٣٣٧,٧٣٣	
٤٦٥,٦٨٠	١٢,٢٠٤	بنوك محلية
٣٠٤,٨٢٤	٣٢٥,٥٢٩	بنوك خارجية
٧٧٠,٥٠٤	٣٣٧,٧٣٣	
٣,٩٠٩	٢١,٧٨٣	أرصدة بدون عائد
٧٦٦,٥٩٥	٣١٥,٩٥٠	أرصدة ذات عائد ثابت
٧٧٠,٥٠٤	٣٣٧,٧٣٣	

٢٦ - ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	ودائع تحت الطلب
١,٥٧٨,٤٦٠	١,٧٢٥,٥١٩	ودائع لأجل وبإخطار
٤,٠٤٥,٥٤٠	٣,٥٧٦,٨٠٧	شهادات ادخار وإيداع
٣,٣٥١,٤٧٣	٤,٣٣٠,٨٢٥	ودائع توفير
٢,٩٧٨,٣٦٤	٣,١٧٦,٨٦٩	ودائع أخرى
٨٦,٥٩٤	١٥٣,٠٠٩	الإجمالي
١٢,٠٤٠,٤٣١	١٢,٩٦٣,٠٢٩	
٤,٠٥٥,٨٨٤	٣,٩٢٧,١٣٩	ودائع مؤسسات
٧,٩٨٤,٥٤٧	٩,٠٣٥,٨٩٠	ودائع أفراد
١٢,٠٤٠,٤٣١	١٢,٩٦٣,٠٢٩	الإجمالي
٩٠٦,٣٩١	١,١٤٣,٧٥٠	أرصدة بدون عائد
١١,١٣٤,٠٤٠	١١,٨١٩,٢٧٩	أرصدة ذات عائد متغير
١٢,٠٤٠,٤٣١	١٢,٩٦٣,٠٢٩	الإجمالي
٨,٦٨٨,٩٥٨	٨,٦٣٢,٢٠٤	أرصدة متداولة
٣,٣٥١,٤٧٣	٤,٣٣٠,٨٢٥	أرصدة غير متداولة
١٢,٠٤٠,٤٣١	١٢,٩٦٣,٠٢٩	الإجمالي

٢٧- قرض مساند

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	معدل العائد	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
-	١٨٠,٧٧٧	٥.٣ %	القرض المساند (*)

يمثل القرض المساند مبلغ ٣٩ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٢٤١ مليون جنيه مصري ممنوح من مصرف أبو ظبي الاسلامي – الإمارات بموجب إتفاقية إطارية للوكالة بالإستثمار لمدة ستة سنوات تبدأ من ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢ و يترتب عليها ربحا متوقعا بنسبة ٥.١٢٥ % من مبلغ الإستثمار، وفي حالة زيادة الفترة عن ست سنوات يتم احتساب ربح بعائد يعادل (LIBOR USD) عن هذه الفترة.

قام البنك بتسجيل القرض بالقيمة الحالية باستخدام سعر خصم ٥.٣ % و تم إضافة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض في تاريخ الإتفاقية البالغ ٦٤,١٨٩ ألف جنيه مصري إلي حقوق الملكية .

٢٨- التزامات أخرى

"المعدلة"	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
عوائد مستحقة	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	٤٢,٨٨٠	٤٧,٤٢٦	
مصرفات مستحقة	-	١,٦١٠	
مصلحة الضرائب - أرصدة دائنة*	٤,٥٥٣	٧,٣٨٧	
أرصدة دائنة متنوعة	١٥٥,١٧٩	٧٣,٦٩٩	
إجمالي	٢٢٨,١٨٣	١١٣,١١٣	
	٤٣٠,٧٩٥	٢٤٣,٢٣٥	

* يمثل رصيد مصلحة الضرائب - أرصدة دائنة مبالغ تحت التسوية محل النزاع مع مصلحة الضرائب (إيضاح ٣٧).

٢٩- مخصصات أخرى

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)					
الإجمالي	مخصصات أخرى	مخصص التزامات عرضية	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات محتملة	
٣١,٣٩١	٥,٣٠٧	٨,٠٤٣	٤٢٩	١٧,٦١٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢
٧١,١٠٨	١٧٢	١,٨٧٩	٦٣,٨٠١	٥,٢٥٦	المكون خلال السنة
(٥٢,٤٥٦)	(١٣٦)	-	(٤٨,٣٣١)	(٣,٩٨٩)	المستخدم خلال السنة
(٤,٩٩٥)	-	-	-	(٤,٩٩٥)	مخصصات انتفى الغرض منها
٨٣	-	٥١	-	٣٢	فروق تقييم العملة
(١,٦٨٢)	-	(٧٦٧)	-	(٩١٥)	محول الى مخصص القروض
٤٣,٤٤٩	٥,٣٤٣	٩,٢٠٦	١٥,٨٩٩	١٣,٠٠١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
٣٥,٥٦٤	٣,٧٦٨	١٢,٦٠٢	٤٣٥	١٨,٧٥٩	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١
٧٢,٢٨١	٣,٢٤٩	١٠٦	٦٣,٩٢٨	٤,٩٩٨	المكون خلال العام
(٧٥,٤٣٤)	(٦٤٨)	-	(٦٣,٩٣٤)	(١٠,٨٥٢)	المستخدم خلال العام
(١,٠٦٢)	(١,٠٦٢)	-	-	-	مخصصات انتفى الغرض منها
-	-	(٤,٦٩٣)	-	٤,٦٩٣	المحول من مخصص التزامات عرضية الى
٤٢	-	٢٨	-	١٤	مخصص مطالبات
٣١,٣٩١	٥,٣٠٧	٨,٠٤٣	٤٢٩	١٧,٦١٢	فروق تقييم عملة أجنبية
					الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٣٠- الضرائب المؤجلة

تم حساب الضرائب المؤجلة على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي.

فيما يلي أرصدة و حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
أصل/(التزام)	أصل/(التزام)	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
(١٨,٦٣٤)	(٢٧,٦٦٩)	الأصول الثابتة
		المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال
٤,٤٨٠	٤,٧١٤	القروض)
٩٤,٥٩١	١١٥,٧٠٤	العوائد المجنبية
٤٥٥,٥٥٧	٧١٧,٧١٧	الخسائر الضريبية المرحلة
<u>٥٣٥,٩٩٤</u>	<u>٨١٠,٤٦٦</u>	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
أصل/(التزام)	أصل/(التزام)	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٥١٥,٣٥٢	٥٣٥,٩٩٤	الرصيد في بداية العام
٩٩,٧٤٧	٣٥٤,٧٢٢	الإضافات
(٧٩,١٠٥)	(٨٠,٢٥٠)	الاستبعادات
<u>٥٣٥,٩٩٤</u>	<u>٨١٠,٤٦٦</u>	الرصيد في نهاية العام

- لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة في الامد القصير.

٣١- رأس المال

١/٣١ رأس المال المصرح به

بلغ رأس مال البنك المصرح به ٤ مليار جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ٤ مليار جنيه مصري).

٢/٣١ رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ١.٩ مليار جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ١.٩ مليار جنيه مصري) يتمثل في عدد ١٩٩.٥ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للسهم.

٣/٣١ مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال

- قام مصرف أبوظبي الإسلامي- الإمارات خلال الاربع أعوام السابقة بإيداع مبلغ ١,٦٦٢ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١ : ٩٧٤ مليون جنيه مصري) تحت حساب الزيادة في رأس المال، وفي تاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١١ قام مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات بالموافقة على تحويل كامل مبلغ القرض المساند الممنوح للبنك والبالغ ١٩٩ مليون جنيه مصري الى حساب الزيادة في رأس المال.

وفيما يلي حركة الحساب خلال العام

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول العام
٣٢١,٧٠٨	١,١٧٣,٣٢١	المسدد نقداً تحت حساب زيادة رأس المال
٦٥٢,٥٩٤	٦٨٨,٠٩٧	المحول من قروض أخرى
١٦١,٧٣٧	-	المحول من فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
٣٧,٢٨٢	-	
١,١٧٣,٣٢١	١,٨٦١,٤١٨	

٣٢- الاحتياطات والخسائر المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	<u>احتياطات</u>
٢٢,٨٧٨	٢٢,٨٧٨	احتياطي قانوني
٤٢,٥٢٢	٤٢,٥٢٢	احتياطي عام
٢٦,٢٥٧	٢٦,٢٥٧	احتياطي خاص
(٦,٨٦٩)	٢٣,٥٤٠	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
٦٤,٦٣٧	١٠٦,١١٤	أحتياطي مخاطر بنكية عام
١٤٩,٤٢٥	٢٢١,٣١١	

١/٣٢ احتياطي خاص

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٧,١٦٥	١٧,١٦٥	تسويات ناتجة عن أثر التغير في سياسة قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لأعوام سابقة
٩,٠٩٢	٩,٠٩٢	تسويات ناتجة عن أثر التغير في سياسة قياس اضمحلال القروض وتسهيلات العملاء لأعوام سابقة
٢٦,٢٥٧	٢٦,٢٥٧	الرصيد في آخر السنة

- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

٢/٣٢ احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٤,٨٨٢	(٦,٨٦٩)	الرصيد اول السنة
(٣١,٩٠٨)	٢٩,٦١١	ارباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
١٥٧	٧٩٨	الخسائر المحولة إلى قائمة الدخل للاستثمارات المالية المستبعدة
(٦,٨٦٩)	٢٣,٥٤٠	الرصيد في آخر السنة

- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

٣/٣٢ احتياطي المخاطر البنكية العام*

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٦٤,٦٣٧	٦٢,٩٥٢	الرصيد أول السنة
٣٥,٩٩٤	(٧,٢٣٩)	التسويات الناتجة عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات
٥,٤٨٣	٨,٩٢٤	التغير في احتياطي بقيمة ١٠% من الأصول التي آلت ملكيتها للبنك
١٠٦,١١٤	٦٤,٦٣٧	الرصيد في آخر السنة
<u>وفيما يلي أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام</u>		
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٥,٣٠٢	١٩,٣٠٨	احتياطي مخاطر بنكية عن القروض والتسهيلات
٥٠,٨١٢	٤٥,٣٢٩	احتياطي مخاطر بنكية عن الأصول التي آلت ملكيتها للبنك
١٠٦,١١٤	٦٤,٦٣٧	الرصيد في آخر السنة

- تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لتتضمن الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات والأصول التي آلت ملكيتها للبنك (إيضاح ٤/١/٣).

*لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

٤/٣٢ الخسائر المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	"المعدلة"
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٢,٧٧٨,١٤٢)	(٢,١٧٨,٨٥٤)	الرصيد في أول السنة / العام
(٨٧٢,٤٣٤)	(٦٠١,٣١٣)	صافي خسائر السنة / العام
(٤١,٤٧٩)	(١,٦٨٥)	المحول الى احتياطي مخاطر بنكية عام
-	٦,٥٧٤	إستهلاك تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي
-	(٢,٤٩٦)	تسوية نتيجة التجميع (طريقة حقوق الملكية)
-	(٣٦٨)	توزيعات نقدية مدفوعة (شركة اسيوط الاسلامية الوطنية للتجارة والتنمية)
(٣,٦٩٢,٠٥٥)	(٢,٧٧٨,١٤٢)	الرصيد في آخر السنة

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,١٣٣,١٤٨	١,٧٠٠,٩٥٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي (إيضاح ١٣)
١,٧١٥,٩٧٧	١,٤٠٨,٠١٥	أرصدة لدى البنوك (إيضاح ١٤)
٣,٤٥٣,٤٧١	٣,٩٧٧,٧٦٥	أذون الخزانة (إيضاح ١٥)
(١,٦١٣,٣١٩)	(١,٣٥٤,٩١١)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
(٤,٨١٢,٢٦٣)	(٣,٣١٨,٢٥٠)	أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
(١٢٢,٩٨٦)	٢,٤١٣,٥٧٣	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

١-٣٤ ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاققات البنك عن ارتباطات رأسمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بحوالي ٢,٢٧٨ ألف جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٩,٥٧٦ ألف جنيه مصري) متمثلة في مشتريات أصول ثابتة و لدى الإدارة ثقة كافية فيتوافر التمويل اللازم لتغطية تلك الارتباطات.

٢-٣٤ التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٠٨,٤٢٩	١١١,٨٣٣	إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)
٢٧٨,٤٤٥	١٢٨,٦٦٥	خطابات ضمان
٨٦,٩٥٩	١٣,٤٩٩	الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين
٣٢٩,٦٢٩	٢١٨,٨٦١	كفالات بنوك
٩٠٣,٤٦٢	٤٧٢,٨٥٨	

٣٥- المعاملات مع أطراف ذوي العلاقة

١-٣٥ القروض والتسهيلات ذاتي العلاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	١٣١,٢٠٧	أعضاء الإدارة العليا
-	-	شركات شقيقة
-	١٢٠,٨٥٨	أعضاء الإدارة العليا
-	-	شركات شقيقة

القروض القائمة في آخر السنة

- عائد القروض السابقة يماثل سعر العائد السائد في السوق.

تتركز القروض والتسهيلات للأطراف ذوي العلاقة في القروض الممنوحة لكلاً من شركة الوجه القبلي الوطنية للمقاولات وأعمال البناء بمبلغ ٣٦ مليون جنيه مصري ، الشركة الوطنية للوجبات الجاهزة بمبلغ ٦٢ مليون جنيه مصري ، شركة القليوبية للعبوات الغذائية – انترفود بمبلغ ١٥ مليون جنيه مصري ، شركة الشباب للاستثمار والخدمات العامة – سيرفيكو بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري .

٢-٣٥ ودائع من أطراف ذوي العلاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أعضاء الإدارة العليا	شركات شقيقة	أعضاء الإدارة العليا	شركات شقيقة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٧٣	-	٧٦٩	-		

الودائع القائمة في آخر السنة

- عائد الودائع السابقة تحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب و يماثل سعر العائد السائد في السوق.

٣-٣٥ مصرف أبو ظبي الإسلامي – الإمارات

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أرصدة لدى البنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرصدة مستحقة للبنوك
٥,٧٩٢	٧,٧٢٨	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٣٠٤,٨٢٤	٣١٦,٦٥٣	
١,١٧٣,٣٢١	١,٨٦١,٤١٨	

٤-٣٥ مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٤٥٩	٥,٩٦٠	

٣٦- بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

١/٣٦ قامت إدارة البنك في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة ١٢٠,١٣٦,٢٠٠ جنيه مصري يسدد على ٦٠ قسطا شهريا اعتبارا من ٢٧ يناير ٢٠٠٨ وتشتمل قيمة البيع على مبلغ ٣٢,١٣٦,٢٠٠ جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقارين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها ٨٤,٦٣٢,٦٦٧ جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح بناء على تعليمات البنك المركزي المصري. كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ لإعادة استئجار العقارين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها ١٢١,٠٥٦,٠٠٠ جنيه مصري تسدد على ٦٠ قسطا شهريا اعتبارا من ٢٧ يناير ٢٠٠٨.

٢/٣٦ قامت إدارة البنك في ٣٠ مارس ٢٠٠٩ ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد ٢٩ فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ ٢١٤,٦٥٩,٢٤٣ جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها ١٩٤,٧٩١,٨٦٣ جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن السنة المالية الأولى من سنة ٢٠٠٩ بدلا من استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع. كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٩ لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها ٣٢١ مليون جنيه تسدد على عشر سنوات بواقع ١٢٠ قسط شهري يبدأ اعتبارا من ٣٠ أبريل ٢٠٠٩.

٣٧- الموقف الضريبي

الموقف الضريبي للبنك

ضريبة شركات الأموال

- السنوات حتى ٢٠٠٨ تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية وأسفرت عن عدم وجود ضرائب .
- السنوات حتى ٢٠١١ تم الانتهاء من إعداد وتقديم الإقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- تم الإنتهاء من فحص الإقرارات الضريبية للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ و جاري عمل لجنة داخلية .
- لم يتم البنك بسداد الضريبة بنسبة ٢٠% على عائد أذون الخزانة والسندات منذ سبتمبر ٢٠١٠ حتى تاريخه (أيضا ٢١، ٢٦) .

ضريبة كسب العمل

- تم الفحص و الانتهاء من اللجنة الداخلية حتى سنة ٢٠٠٨ بمركز كبار الممولين ولا يوجد أية مستحقات عن هذه السنوات .
- جاري انهاء اعمال الفحص عن السنوات من ٢٠٠٩ - ٢٠١١ .
- يقوم البنك بسداد ضريبة المرتبات شهرياً في المواعيد القانونية المحددة .

ضريبة الدمغة

أولاً : في ضوء القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ قبل التعديل

- تم الانتهاء من فحص كافة الفروع الوجة القبلى وعددها (١٧) فرع حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك نماذج التسوية وشهادات مخالصة ضريبية لهذه الفروع.
- تم الانتهاء من فحص عدد (١٤) فرع من فروع شرق الدلتا البالغ عددهم ٢٠ فرع حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك نماذج التسوية لهذه الفروع.
- تم الانتهاء من فحص عدد (١٢) فرع من فروع غرب الدلتا البالغ عددهم ١٤ فرع حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك نماذج التسوية لهذه الفروع.
- تم الانتهاء من فحص عدد (١٥) فرع من فروع القاهرة البالغ عددهم ١٧ فرع حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك نماذج التسوية لعدد ١٠ فروع و جارى عمل تسويات نهائية لعدد ٥ فروع بعد الانتهاء من المنازعات الضريبية.
- تم الطعن أمام المحاكم لعدد (٤٧) طعن لبعض فروع البنك وتم ربط الضريبة عن هذه الطعون وتم سداد معظمها لتفادى مقابل التأخير حيث ان الطعن أمام المحكمة لا يوقف أداء الضريبة.
- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (١١) فرع جارى الفحص الفعلى لها حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ ولم يتم الاخطار بالضريبة حتى تاريخه.

ثانيا : في ضوء القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل للقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ (بعد التعديل)

- تم الانتهاء من فحص المراكز المالية للبنك وفقا للقانون الجديد اعتبارا من ٢٠٠٦/٨/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ وتوجد مطالبة من مصلحة الضرائب وتم الاعتراض علي هذه المطالبة وجاري عمل لجنة داخلية.

٣٧-الموقف الضريبي - تابع

ضريبة المبيعات

- السنوات ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦
تم الفحص وقام البنك بسداد تلك الفروق فور انتهاء الفحص.
- السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢
جارى انتهاء اعمال الفحص عن تلك الفترة .

الموقف الضريبي للشركة الوطنية للزجاج والبللور

ضرائب شركات الأموال

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٦ وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١ علماً بأن هناك خسائر ضريبية مرحلة.

ضرائب المبيعات

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٧ وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١١.

ضرائب كسب العمل

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٤ وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١.

ضريبة الدمغة

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٦ وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١.

الموقف الضريبي للشركة الوطنية للتجارة والتنمية –إنتاد (ش.م.م.)

ضرائب المبيعات

- تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب على المبيعات حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ وتم إخطار الشركة بنماذج (١٥) ضرائب بفروق الفحص وقامت الشركة بتوريد حافظة شيكات لسداد كافة الفروق المستحقة.
(هذا وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٨١٣١ لسنة ٢٠٠٩ عن السنة ٢٠٠٦/٢٠٠٤ ومازالت متداولة، وأيضاً دعوى عن السنة ٢٠٠٧ ومازالت متداولة).
- الفترة ٢٠٠٨ تم الفحص وتم تقدير فروق فحص مقدارها ٣,٥٧٩ جنية مصرى وتم سدادها بالكامل.

ضرائب الدمغة ورسم التنمية

- الفترة من بدء النشاط حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١
تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شبرا الخيمة وتم سداد كامل المستحقات بعد التصالح طبقاً للقانون.
- الفترة من ٢٠٠٤/١/١ حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١
تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شبرا الخيمة وتم إخطار الشركة بنموذج (٣) دمغة وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وجاري تحديد ميعاد اللجنة الداخلية بالمأمورية ، وقامت الشركة بسداد مبلغ ٢٠٠٠ جنية مصرى تحت حساب الضريبة.

٣٧- الموقف الضريبي - تابع

ضرائب كسب العمل

- الفترة من بدء النشاط حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شركات مساهمة وتم سداد كامل المستحقات.

- الفترة من ٢٠٠٥/١/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١

جارى تحديد ميعاد للفحص الضريبي.

ضرائب شركات مساهمة وقيم منقولة

- ضرائب شركة أنتاد بالملف رقم ١٩١ / ٢٧٢ مأمورية ضرائب شركات مساهمة

الفترة من ١٩٨٥/١/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وأحيل الخلاف أمام المحكمة المختصة ومازلت متداولة.

الفترة من ١٩٩٤/١/١ حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

تم الاتفاق والتصال مع مأمورية ضرائب شركات مساهمة عن هذه الفترات بأجمالى ضرائب مستحقة ٤,٠٣٢ مليون جنية مصرى حيث قامت الشركة بسداد مبلغ ١.٤ مليون جنية مصرى تحت الحساب وجارى سداد المتبقى بعد تسوية ضرائب الخصم والاضافة.

الفترة من ١٩٩٩/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

تم الفحص الضريبي وتم الاعتراض على تقديرات المأمورية وأحيل الخلاف امام المحكمة المختصة ومازلت متداولة.

الفترة من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١

تم الاتفاق والتصال مع مأمورية ضرائب شركات مساهمة عن هذه الفترات بإجمالى ضريبة مستحقة ١٢٢ ألف جنية مصرى وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٣٠٠ ألف جنية مصرى تحت حساب الضرائب.

- ضرائب مصنع الكرتون بالملف رقم ٨/٢٦٤ مأمورية ضرائب شركات مساهمة

قامت مأمورية الضرائب بإخطار الشركة بعدد (٣) نماذج أرقام ١٩ ضرائب عن السنوات ١٩٩٨/٢٠٠٠ بربط ضريبة عن النشاط سنوات ١٩٩٩/١٩٩٨ بمبلغ ٣٥٢,٠٨٠ جنية مصري وضريبة ربح رأسمالي عن عام ٢٠٠٠ ناتج عن بيع المصنع بمبلغ ٦٢٤,٨٤٦ جنية مصري هذا وقد قامت الشركة بالاعتراض على هذه النماذج في المواعيد القانونية وتم تقديم المستندات بإدارة لجنة فض المنازعات لاستبعاد المحاسبة.

شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية

ضريبة شركات الأموال

- السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤

قامت مأمورية الضرائب بفحص حسابات الشركة علناً أساساً على، وبناءاً على ما تم الاتفاق عليه بين اللجنة الداخلية بمأمورية ضرائب لا استثمار قامت الشركة بسداد الضرائب المستحقة عن تلك السنوات.

- السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١

تم إعداد الاقرار الضريبي عن تلك السنوات فى ضوء احكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحة التنفيذية وتقديمه فى المواعيد القانونية ولم يتم فحص تلك السنوات بعد.

ضريبة كسب العمل

- السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٧

تم فحص الشركة وتسوية سداد كافة الضرائب المستحقة.

يتم سداد ضرائب كسب العمل بانتظام.

٣٧-الموقف الضريبي - تابع

ضريبة الدمغة

- السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٠
- تم الانتهاء من فحص وسداد ضريبة الدمغة المستحقة.

شركة أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية

ضرائب الدخل

- الفترة من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩١

تم الفحص وتسديد الضرائب.

- الفترة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥

أمام لجنة الخبراء.

- الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧

أمام لجنة الطعن.

- الفترة من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢

أمام لجنة داخلية.

- الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤

لم يتم الفحص عن السنوات المذكورة.

- الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠

تم تقديم الاقرارات الضريبية الخاصة بالسنوات المذكورة وتم دفع الضرائب المستحقة من واقع الاقرارات المقدمة ولم يتم اى فحص عن تلك السنوات.

ضرائب كسب العمل

تم سداد ضرائب كسب العمل حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ ولم يتم فحص باقي السنوات، ويتم السداد طبقاً لدفاتر الشركة شهرياً وبانتظام حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

ضرائب الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تم الفحص والسداد حتى ٢٠٠٥/٩/٣٠.

تقوم الشركة بالسداد طبقاً لدفاتر الشركة كل ثلاثة أشهر وبانتظام حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.